هذه أن شخصاً آخر في البلد عرض عليهم أرضه لزراعتها، وكذلك فقد تشجع آخرون لدخول التجربة مع لجنة العمل فيما لو تكررت.

اما بالنسبة لتسويق المحصول، فقد تم بعيداً عن السوق ووساطة التاجر، بحيث تم ضمن دائرة اتحاد لجان العمل التطوعي. وهذه النقطة بالذات لها اهمية بالغة الا وهي مسألة التسويق لمنتجات التعاونيات من هذا النمط في حال قيامها، وبالذات في اطار التعاون مع المؤسسات الوطنية والاطر الجماهيرية، وما نود الاشارة اليه هنا هو ان تكلفة الانتاج انخفضت جداً، بحيث اقتصرت على ثمن البذار والسماد وبعضاً من اجرة الحراثة فقط، في حين تم التسويق بشكل جيد. وقد كانت تكلفة الانتاج للدونمات الثمانية حوالي ٢٨ ديناراً فقط، في حين تبلغ تكلفة الانتاج للدونم الواحد في الاحوال العادية ٢٣ ديناراً.

الى جانب هذه التجربة، والتي لم نتناولها بالتفصيل الكامل، هناك تجارب اخرى لن نتناولها، بل سنلقي الضوء على اهم النقاط التي برزت في كل منها.

مما تقدم يتضح ان تجارب عديدة بدأت لانماط تعاونية من طراز جديد، هذا الطراز اعتمد على سواعد المتطوعين وعلى العمل التطوعي كاطار جماهيري مؤهل للقيام بهذه المهمة في ظل واقعنا الزراعي والاقتصادي بشكل عام تحت الاحتلال. وهذه التجارب الثمانية وان كانت نسبياً لا زالت قليلة ومتفاوتة من تجربة لاخرى من حيث العمق ومدى استقطابها للفلاحين والاهالي، وكذلك (وهي النقطة الاكثر اهمية) فانها تتفاوت في مستوى العلاقات الانتاجية التي رافقت التجربة، فعلى سبيل المثال، لاحظنا في تجربة الفلاحة لدى لجنة بير زيت استقطابا تعاونياً من الاهالي بشكل ملحوظ، ومع كل من تعاونوا معه بدءاً من المزارعين الذين زودوهم بالبذار ومروراً بالحراث وصولاً للاهالي الذين اشتروا المحصول بسعر أعلى من السوق. طبعاً هذه النقطة الاخيرة وان جسدت روحاً تعاونية، الا انها ليست عملية، وبالتالي يجب ان تكون اسعار التعاونية أقل من سعر السوق من ناحية نظرية، غير ان ما نود ان نشير اليه هنا في هذه التجربة نقطتان:

النقطة الاولى: تجنب علاقات السوق التجاري لدى اللجنة وقصرها مباشرة مع الاهالي دون وساطة السوق، وهذه قضية مهمة بالنسبة لنا، وقد نجحت اللجنة في ذلك.

والنقطة الثانية: هي ان كل الذين تم التعامل معهم أبدوا روحاً وتعاملاً تعاونياً مع المشروع باستثناء التاجر، وهذا مؤشر ملموس على ان التاجر يمثل السوق، وكأن السوق التجاري الرأسمالي والتعاونيات على طرفي نقيض، وبالتالي فالتعاونيات هي البديل الثوري لبطش السوق الرأسمالي. طبعاً لن نكون خياليين لنتصور ان بالامكان القضاء على السوق في ظل العلاقات الرأسمالية، وانما تبقى كتجربة محدودة في مجال معين قادرة على ان تقوم الى جانب السوق. وحول امكانية اشراك فلاحين في التجربة فقد قال احد المزارعين بعد نجاح التجربة بانه على استعداد لأن يعمل مع اللجنة اذا ما خططت بشكل جيد وحسبت لكل شيء لأن وضعه لا يحتمل الخسارة.